

ويتضمن هذا الأسبوع

- عرضاً لأبرز الأحداث التي حدثت الأسبوع الماضي على الساحة العالمية

- من الصحافة العالمية: «التوظيف» هدف حكومات شمال أفريقيا

- تحليل اخباري: عند ارتفاع الأسهم.. فتش عن سوق السندات

- تحليل لأداء أسواق المال العالمية وتغيرات أسعار السلع والخامات

## تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدي التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناءً على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

## أبرز الأحداث على الساحة العالمية

### إدارة معلومات الطاقة الأمريكية ترفع توقعاتها لنمو الطلب العالمي على النفط هذا العام

(رويترز)

رفعت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية توقعاتها لنمو الطلب العالمي على النفط هذا العام بمقدار 10 آلاف برميل إلى 1.45 مليون برميل يوميا. وفي تقريرها الشهري خفضت الإدارة تقديراتها لنمو الطلب العالمي على النفط للعام 2017 بمقدار 40 ألفا متوقعة زيادة على أساس سنوي قدرها 1.45 مليون برميل يوميا. وتوقعت انخفاضا قدره 700 ألف برميل يوميا في إنتاج النفط الخام الأمريكي هذا العام مقارنة مع توقعاتها السابقة لهبوط قدره 820 ألف برميل يوميا. وتكهنت أيضا بأن إنتاج النفط الأمريكي في 2017 سيهبط بمقدار 420 ألف برميل يوميا مقارنة مع انخفاض قدره 410 آلاف برميل في توقعاتها السابقة. وتركت الإدارة توقعاتها لنمو الطلب على النفط في الولايات المتحدة في 2016 بلا تغيير عند 160 ألف برميل يوميا بينما خفضت توقعاتها لنمو الطلب في 2017 إلى 100 ألف برميل يوميا من 120 ألف برميل يوميا في تقديراتها السابقة.

### المستثمرون يتطلعون للاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة في أفريقيا

وكالات

ذكرت دراسة أجرتها خدمة "هافاس هوريزون" أن المستثمرين الدوليين يعتبرون قطاع الطاقة المتجددة في أفريقيا الأكثر جذبا بحلول 2020 وهم مستعدون للمساهمة فيه.

وقالت خدمة "هافاس هوريزون" المخصصة للبلدان الناشئة والتي أطلقت بالتعاون بين وكالة هافاس ومعهد شوازل الفرنسيين إن "المستثمرين يؤمنون بقدرة القارة الأفريقية على أن تصبح مرجعا عالميا للطاقة المتجددة وهو نشاط بات يحظى بمكانة مميزة في استثماراتهم". وأفادت الدراسة التي شملت 55 مؤسسة مالية ومصرفية من 14 كانون الثاني/يناير إلى 24 شباط/فبراير أن "الاستثمار في مشاريع الطاقة الذي ظل لوقت طويل يعتبر محفوفا بالمخاطر بات اليوم يمثل فرصة لتوفير عائد كبير على الاستثمار". وأضافت أن الطاقة الشمسية تعتبر أكثر حلول الطاقة الواعدة بحلول 2020، وأن أفريقيا باتت تشهد "توجها عاما لتطوير مصادر الطاقة المتجددة على حساب مصادر الطاقة الأحفورية". ورغم تراجع أسعار المواد الأولية والنفط بشكل خاص، أبدى المستثمرون ثقتهم بالقارة وأكدوا "رغبتهم في إبقاء استثماراتهم فيها بل وتعزيزها". وقال المستثمرون إن خمسة بلدان تمثل "فرصا استثمارية مهمة" وهي أثيوبيا ونيجيريا والمغرب وغانا والسنغال. ولكنهم رأوا أن هناك عراقيل للاستثمار في قطاع الطاقة خصوصا تتمثل في المخاطر القانونية وتلك المتصلة بالحوكمة.

### "باركليز": خيارات البنوك المركزية والحكومية لمعالجة الاقتصاد نفدت

موقع أرقام

تتناقص قدرة صانعي السياسات على تحفيز النمو الاقتصادي بسرعة، في ظل نفاد خيارات البنوك المركزية والحكومات حول العالم، وفقاً لبحث جديد من بنك "باركليز".

وقال البنك في مذكرته الاقتصادية العالمية التي تصدر بشكل أسبوعي، إنه إذا كان العالم يواجه صدمة في اقتصاده فإن قدرة الحوافز المالية أو النقدية على مواجهتها قد استنزفت بشكل كبير. وأضاف أنه منذ الأزمة المالية شرعت البنوك حول العالم على مستويات غير مسبوقة في تيسير السياسات النقدية وخفض أسعار الفائدة وإطلاق حزم ضخمة من التيسير الكمي.

### **تنبيه هام:**

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأماس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ويُؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

ولم تساعد هذه التحفيزات بأي حال من الأحوال على تعزيز النشاط كما كان متوقعا، والنمو في أنحاء العالم لا يزال ضعيفا وتحديداً في منطقة اليورو التي انخفضت أسعار الفائدة فيها إلى ما دون الصفر وبلغت فيها برامج شراء السندات مستويات هائلة.

### مركز أبحاث: الاقتصاد البريطاني بدأ بالانكماش في يوليو

(رويترز)

أشارت توقعات للمعهد الوطني للبحوث الاقتصادية والاجتماعية إلى أن اقتصاد المملكة المتحدة بدأ بالانكماش في الشهر التالي لتصويت البريطانيين لصالح الخروج من الاتحاد الأوروبي.

وقدر المعهد أن الاقتصاد البريطاني انكمش حوالي 0.2 بالمئة في يوليو تموز مخفضا النمو الفصلي في الأشهر الثلاثة حتى نهاية الشهر الماضي إلى 0.3 بالمئة من 0.6 بالمئة في الأشهر الثلاثة حتى نهاية يونيو.

وقال جيمس وارن خبير البحوث بالمعهد "تقديرنا تشير إلى أنه يوجد احتمال لحدوث ركود فني بحلول نهاية 2017" مجدداً رأي المعهد الذي ورد في توقعاته الاقتصادية الأسبوع الماضي عندما خفض تقديراته للنمو في بريطانيا هذا العام والعام القادم.

وتشير مسح بقطاع الاعمال إلى أن نشاط الشركات تقلص بشكل حاد منذ الاستفتاء الذي أجري في 23 يونيو.

### تراجع معدل الإنتاجية في الولايات المتحدة للربع الثالث على التوالي

موقع أرقام

كشف تقرير رسمي أن الإنتاجية في الولايات المتحدة قد تراجعت للربع الثالث على التوالي، في إشارة سلبية لأكبر اقتصاد في العالم.

وأعلنت وزارة العمل الأمريكية، تراجع الإنتاجية في البلاد بنسبة 0.5% في الربع الثاني من العام الحالي، في حين كانت توقعات المحللين تشير إلى ارتفاعها بنحو 0.3%.

وعلى أساس سنوي، سجلت الإنتاجية في الولايات المتحدة تراجعاً بنسبة 0.4% مقارنة بنفس الفترة من عام 2015، وهو أول تراجع سنوي منذ الربع الثاني من عام 2013.

وأظهرت البيانات ارتفاع إنتاج السلع والخدمات بنسبة 1.2% في الربع الثاني من عام 2016، بينما زاد عدد ساعات العمل بحوالي 1.8%. يذكر أن الإنتاجية تقيس كمية الإنتاج للموظف خلال ساعة واحدة من العمل، حيث تعتبر الإنتاجية المرتفعة أساساً لتحسين مستوى المعيشة في الدول عبر الوقت، فضلاً عن أنها تؤدي إلى ارتفاع أجور العمال وزيادة أرباح الشركات.

وسجل المتوسط السنوي للنمو السنوي للإنتاجية في الولايات المتحدة 1.3% خلال الفترة بين عامي 2007 إلى 2015، مقابل 2.2% سنوياً في الفترة بين 1947 إلى 2004.

### انخفاض أسعار النفط 20% خلال يوليو

موقع صحيفة الوطن الكويتية

قال بنك الكويت الوطني إن المخاوف بشأن وفرة إنتاج النفط في الأسواق العالمية لاتزال مستمرة إذ واجهت الأسواق العديد من التطورات بعد تعافيتها من الآثار السلبية الناجمة عن الاستفتاء البريطاني على الخروج من الاتحاد الأوروبي.

وأضاف (الوطني) في تقريره الأسبوعي حول أسواق الطاقة العالمية أن أسعار النفط العالمية انخفضت بنحو 20 في المئة في شهر يوليو الماضي مقارنة بمستوياتها "المرتفعة" التي سجلتها في يونيو وسط توقعات بتباطؤ نمو الطلب العالمي إلى 1.4 مليون برميل يوميا في 2016 ونحو 1.2 مليون برميل في 2017. وأوضح أن أنظار المحللين اتجهت إلى إنتاج أمريكا من النفط الصخري الذي سجل ارتفاعاً على مدى الأسابيع الأربعة الماضية بعد عام كامل من التراجع المستمر مبيناً أن هذا الارتفاع جاء متزامناً مع عودة نشاط حفارات التنقيب التي زاد عددها منذ مايو الماضي. واعتبر أن قوة الدولار الأمريكي تسببت بدورها في تراجع أسعار النفط منذ يونيو الماضي إذ ارتفع مؤشر الدولار منذ مايو بنسبة 6 في المئة لافتاً إلى أن قوته تسببت في ارتفاع التكلفة للموردين بالعملة غير المرتبطة به.

وأشار (الوطني) إلى أن مستوى الإنتاج العالمي ومستوى الطلب العالمي اقتربا من تحقيق التوازن في الأسواق إذ تراجع فائض الإنتاج أمام الطلب إلى 100 ألف برميل يوميا في النصف الثاني من 2016 ما يعكس التغير الملحوظ مقارنة بالفائض الذي بلغ 2.2 مليون برميل يوميا في الفترة ذاتها من العام الماضي.

وذكر أن الإنتاج من خارج منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) تقلص في العام الحالي بنحو 0.9 مليون برميل يوميا ليصل إلى 56.5 مليون برميل في حين ارتفع إنتاج

### تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا قدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

المنظمة بواقع 476 ألف برميل ليصل إلى 32.8 مليون برميل يوميا في يونيو الماضي. وأفاد أن إنتاج نيجيريا ارتفع بواقع 97 ألف برميل يوميا في يونيو الماضي ليصل إلى 1.5 مليون برميل إثر القيام ببعض أعمال الصيانة، بينما ارتفع إنتاج النفط في المملكة العربية السعودية بنحو 66 ألف برميل يوميا تزامنا مع حلول فصل الصيف. وأوضح (الوطني) أن إنتاج الكويت بلغ 2.8 مليون برميل يوميا في يونيو الماضي مسجلا أعلى مستوى له منذ عامين بواقع 40 ألف برميل إضافي يوميا لافتا إلى أن الكويت وقعت اتفاقيات لتحسين الخدمات الفنية مع شركة (بريتش بتروليوم) و(شل) لتمكين من الاستمرار بالتوسع في نشاط الإنتاج في حقولها النفطية. وقال إن إيران عملت على زيادة إنتاجها بنحو 77 ألف برميل يوميا ليصل إجمالي الإنتاج إلى 3.6 مليون برميل وذلك في إطار مساعيها لإنتاج 4 مليون برميل يوميا مشيرا إلى طموحها لجذب ما لا يقل عن 70 مليار دولار من الاستثمارات لتطوير قطاعها النفطي.

## البنك المركزي الصيني يخطط لتعزيز عولمة اليوان

موقع أرقام

قال البنك المركزي الصيني إنه يخطط لتعزيز الاستخدام العالمي لليوان من خلال السعي لمزيد من التعاون مع الدول الأخرى، وتحسين البنية التحتية اللازمة لدعم التوسع في استخدام العملة.

وأصدر بنك الشعب في الصين، عبر موقعه الإلكتروني، التعليق السابق ضمن ثلاث فقرات تعرض تقريره السنوي لعام 2016 حول عولمة اليوان.

وأشار البنك المركزي الصيني إلى أن استخدام اليوان كعملة احتياط سوف يرتفع أيضا، مع اتساع قنوات التمويل بالعملة المحلية الصينية. ولم يحدد البنك المركزي في الصين أي تفاصيل أخرى حول نتائج التقرير، أو موعد نشره بشكل كامل.

وجاءت هذه التعهدات بعد عام تقريبا من خفض البنك المركزي الصيني لقيمة اليوان، وهو الأمر الذي أثار موجة زعر في الأسواق المالية العالمية، وتسبب في خسائر حادة لأسواق الأسهم والسلع.

## التأثير على مصر:

في ظل تصاعد الأوضاع العالمية وظهور احتمالات للركود الاقتصادي في العديد من المناطق العالمية فإننا نرى ضرورة أن تبدأ مصر في تفعيل المعالجات الجارية تنفيذها من خلال حزم من البرامج الاقتصادية والتي تركز على ضبط الإنفاق الحكومي وترشيد الاستهلاك والتركيز على قطاعات اقتصادية إنتاجية محددة وإنعاش بعض القطاعات الاقتصادية الاستثمارية المهمشة، فجميعها كقيلة بتخفيض حجم العجز وستكون كقيلة أيضا بتحسين قدرة الاقتصاد.

إن مصر مطالبة الآن بتسريع الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية وزيادة الدعم المالي واستمرار السياسة النقدية الميسرة كما أن هناك ضرورة للسعي لمزيد من التماسك المالي في ظل وضع الدين العام الحالي محليا. ومن المهم أن تصاحب هذه الإصلاحات في جانب العرض إجراءات للتحفيز المالي لتعزيز الطلب في الأمد القريب وامتصاص الصدمات السلبية خاصة وأن الأسواق الناشئة وفقا لتقارير دولية عدة ستتأقلم بصورة أفضل مع موجة نزوح رؤوس الأموال التي شهدتها في الفترة الأخيرة بفضل زيادة الاحتياطيات وانخفاض الديون بالعملة الأجنبية وتبني أسعار فائدة أكثر مرونة.

كما ينبغي أن تنتبه الحكومة المصرية إلى ضرورة وضع سياسات تحفيزية وتنشيطية للاقتصاد تعتمد في الأساس على تنمية وتنشيط الصناعة المحلية والإحلال محل الواردات وتنمية الصادرات للأسواق التي تشهد مصر فيها ميزة نسبية خاصة الأسواق العربية والأفريقية مع السعي لوضع سياسات متوسطة المدى لتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة لرفع مستوى النمو الاقتصادي والتنمية بعيدا عن تأثيرات الأزمة المالية العالمية التي تشهد تحولات جديدة حاليا.

## تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

## من الصحافة العالمية: «التوظيف» هدف حكومات شمال أفريقيا

### صحيفة الشرق الأوسط

تسيطر قضايا التوظيف والتشغيل على مخططات حكومات الدول العربية بشمال أفريقيا، فبينما تهتم الحكومات المصرية بالمشروعات القومية المشغلة لآلاف، بغرض الحفاظ على معدل البطالة أقل من 13 في المائة، نجحت الحكومة المغربية في تخفيض معدل البطالة بشكل طفيف، على الرغم من الجفاف وانكماش القطاع الزراعي وتباطؤ النمو عامة، وهذا عن طريق توفير عدد معقول من الوظائف المؤقتة، بغرض تجاوز الأزمة، بينما أصبح اتحاد الشغل التونسي أحد محركي وصانعي القرار في تونس.

وأظهرت الأرقام الرسمية، أمس الجمعة، تراجع معدل البطالة في المغرب إلى 8.6 في المائة في الربع الثاني من العام الحالي، مقارنة بـ8.7 في المائة في الفترة ذاتها قبل عام، مع تركيز نمو التوظيف في قطاعي الإنشاءات والخدمات.

وقالت المندوبية السامية للتخطيط إن قطاعات الخدمات والبناء والصناعة أضافت 149 ألف وظيفة جديدة مما ساعد في تعويض فقد 175 ألف وظيفة في القطاع الزراعي من جراء الجفاف الحاد. وتتوقع الحكومة تراجع محصول الحبوب في 2016 تراجعا حادا بعد محصول قياسي العام الماضي بلغ 11 مليون طن، وذلك بسبب الطقس السيئ، ومن المتوقع فقد مزيد من الوظائف بالقطاع الزراعي في 2016.

وتفرض متاعب القطاع ضغوطا إضافية على حكومة المغرب، التي تواجه بالفعل احتجاجات على إجراءات التقشف.

وبحسب البيانات، خلق القطاع الصناعي 38 ألف وظيفة، وأضاف قطاعا الإنشاءات والخدمات 70 ألف وظيفة و41 ألف وظيفة على الترتيب، في زيادة عن السنوات السابقة، مما يعطي مؤشرا على بدء تعافي الاقتصاد المغربي من سنوات الركود الناجم بدرجة كبيرة عن أزمة ديون منطقة اليورو، الشريك التجاري الرئيسي للمغرب، لكن مندوبية التخطيط حذرت من الطبيعة المؤقتة لمعظم الوظائف الجديدة بقطاعي الإنشاءات والخدمات.

وكانت وزارة المالية توقعت نمو الاقتصاد أقل من اثنين في المائة هذا العام، مقارنة مع 4.4 في المائة في 2015. لكن مندوبية التخطيط قالت إن الجفاف قد يهبط بالنمو إلى 1.3 في المائة في 2016. وتنتشر العمالة غير الرسمية في المغرب مما يزيد صعوبة الوصول إلى أرقام توظيف يعول عليها.

أما في تونس التي يستقر فيها معدل البطالة فوق الـ15 في المائة، فقد قال أمين عام الاتحاد العام التونسي للشغل، الحائز على جائزة نوبل للسلام، ضمن رباعي الحوار الوطني العام الماضي، إنه لن يمنح الحكومة الجديدة صكاً على بياض، وإنه سيراقب مدى التزامها بأولويات العمل المتفق عليها.

وقال أمين عام الاتحاد، حسين العباسي، أمس الجمعة، إن المنظمة النقابية ستهتم فقط بمدى التزام رئيس الحكومة المكلف، يوسف الشاهد، بما ورد في وثيقة قرطاج، وأضاف: «بالنسبة إلينا، فإن عمل الحكومة لا يجب أن يتجاوز الوثيقة التي أسسنا عليها عبر الحوار في قصر قرطاج».

وكانت أحزاب تونسية ومنظمات وطنية، قد وقعت قبل أسابيع على «وثيقة قرطاج» خلال الحوار الوطني بالقصر الرئاسي، وهي تضم أولويات العمل في برنامج حكومة الوحدة الوطنية التي دعا إليها الرئيس الباجي قائد السبسي، ويجري التشاور حالياً بشأن تركيبتها.

وكلف الرئيس السبسي، يوم الأربعاء الماضي، رسمياً، القيادي في حزب «حركة نداء تونس» الذي يقود الائتلاف الحكومي، يوسف الشاهد، بتشكيل حكومة وحدة وطنية، سيعهد لها بمهمة إنعاش الاقتصاد والقيام بإصلاحات واسعة.

ولم يعلق اتحاد الشغل، ذو النفوذ السياسي والاجتماعي الواسع، على اختيار الشاهد، لكنه شدد على أهمية تطبيق ما ورد في وثيقة قرطاج.

وقال العباسي في تصريحه: «الوثيقة كانت واضحة وتشتمل على كل ما هو أممي واقتصادي واجتماعي، وكل ما من شأنه أن يخرج البلاد من المأزق الذي تردت فيه»، وتابع قائلًا: «هذا ما يجب أن يتبعه رئيس الحكومة المقبل، نحن لن نقدم صكاً على بياض لأي أحد كان».

وكان الوزير المكلف يوسف الشاهد، قد صرح فور تكليفه، بأن الحكومة الجديدة ستعمل وفق الوثيقة مع التركيز على 5 أولويات، وهي كسب المعركة ضد الإرهاب، والحرب على الفساد، ودفع نسق النمو، والحفاظ على التوازنات المالية، ومعالجة ملف النظافة والبيئة.

### تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرنته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعدّ بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

## التأثير على مصر:

رغم تراجع معدلات البطالة الطفيف في مصر مؤخرا إلا أنه لا يعكس وضع البطالة الحقيقي في مصر في ظل عدم وضوح البيانات الخاصة بالقطاع غير الرسمي. كما أنه ووفقا للإحصائيات السابقة، تصدر قطاع الزراعة لمقدمة الأنشطة يشير إلى ضرورة تدعيم نمو الوظائف بقطاع الصناعة لخفض معدلات الفقر والبطالة. واستمرار ارتفاع معدلات البطالة بين المتعلمين يشير إلى ضرورة اللجوء إلى تعديلات جذرية في سياسات التعليم ومخرجاته في ظل استمرار واضح لمشكلة البطالة الهيكلية الناتجة عن تشوه العرض والطلب في سوق العمالة المصري من وجود عمالة غير مطلوبة للتوظيف وغياب العمالة المطلوب توظيفها.

لذا، يجب أن ترتبط استراتيجية الدولة بصورة أكبر بتوزيع المشروعات التنموية جغرافيا في ضوء مستويات البطالة في الريف وخاصة بين الإناث، فارتفاع معدلات البطالة بينهن تؤكد على عدم استغلال قدراتهن الاقتصادية. وفي هذا الصدد، فإن مشروعات مثل وظيفتك جنب بيتك بما ترتبط به من بعد جغرافي ستؤدي إلى تحقيق هدف تخفيض البطالة ورفع معدلات التشغيل للإناث على وجه الخصوص.

كما يجب الانتباه إلى أن منظومة المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي تعتبر الأداة الأساسية لمعالجة مشكلة البطالة تحتاج إلى معالجة جذرية تضمن تنمية الاستثمارات في هذا القطاع ورفع درجة فاعليته من خلال إنشاء كيان مؤسسي متكامل وفقا لأفضل الممارسات الدولية يمثل أول نموذج في الشرق الأوسط لتبني ريادة الأعمال وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بما يمكن من تعظيم دورها في التنمية الاقتصادية وخلق فرص العمل وزيادة الصادرات. وهي الخطوات التي أعلنت الحكومة عن السعي لوضعها في قانون لتنظيم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة الجاري مناقشته الآن ضمن حزمة تعديلات تتضمن منظومة التراخيص وتخصيص الأراضي والمحفزات لتلك المشروعات مع إنشاء منظومة متكاملة للبنية التكنولوجية لتأسيس وإدارة تلك المشروعات والجاري إعدادها حاليا بعد مبادرة السيد رئيس الجمهورية لتمويل هذا القطاع بنحو 200 مليار جنيه علي مدار 4 أعوام.

جدير بالذكر أن استراتيجية البنك المركزي الحالية لتحفيز النمو من خلال التمويل بفائدة منخفضة وتوسيع نطاق قاعدة الممولين ستؤدي إلى تحركات ملموسة في تخفيض معدلات البطالة في مصر إذا ارتبطت بتعديلات هيكلية في التشريعات الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومنح التراخيص والاستثمار وتخصيص الأراضي والضرائب خاصة على المشروعات الصغيرة والقطاع غير الرسمي.

## تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعَدُّ بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

## تحليل اخباري: عند ارتفاع الأسهم.. فتش عن سوق السندات

### صحيفة الشرق الأوسط

ارتفعت سوق الأسهم الأمريكية لمستويات غير مسبوقة، هذا الصيف، نتيجة أسباب مثيرة للقلق، فمنذ التراجع الحاد الذي وقع أواخر يونيو بسبب تصويت البريطانيين لصالح الإنفصال عن الاتحاد الأوروبي، بدأت الأسهم في التعافي لتستعيد بذلك توجه الحركة نحو الصعود الذي ساد منذ عام 2009؛ الأمر الذي لم يكن متوقعا.

اللافت هذه المرة أن كثيرا من العوامل التي عادة ما تشكل زخما للسوق الصاعدة كانت غائبة، ذلك أن عائدات الشركات لم تكن قوية، ولم يكن الاقتصاد بحالة ازدهار، إضافة إلى أن أسعار الأسهم لم تكن رخيصة.

ورغم أن أيا من هذه المؤشرات الجوهرية لم يبد مباشرة، فإنه لم يكن لهذا الأمر أهمية لأن الوقود الذي يدفع سوق الأسهم نحو الارتفاع الشديد بدأ قادمًا من خارج سوق الأسهم برمتها.

في الواقع، يبدو أننا مدينون بالشكر لأسواق السندات والنقد الأجنبي؛ لتوفيرها العوامل التي دفعت أسواق الأسهم نحو هذا الارتفاع الضخم.

الملاحظ أن قيمة السندات شهدت ارتفاعا حادا، في الوقت الذي تراجعت عائداتها، التي تتحرك في الاتجاه المقابل، على نحو بالغ. وكان من شأن ذلك جعل أسعار الأسهم تبدو رخيصة وأرباحها وفيرة. جدير بالذكر أن متوسط أرباح مؤشر «ستاندرد آند بورز 500» يبلغ قرابة 2.1 في المائة؛ أعلى بكثير عن العائد على أدون الخزنة السارية لمدة 10 سنوات. وعليه، تحول كثير من المستثمرين بأنظارهم نحو الأسهم بحثا عن صفقات أفضل.

وقد أسهم ذلك في ارتفاع الأسهم، رغم أن قيم الأسهم ليست شديدة الجاذبية بعد سبع سنوات من ارتفاع الأسعار. في هذا الصدد، أوضح ديفيد إيه. روزنبرغ، الخبير الاقتصادي والاستراتيجي لدى مؤسسة «غلويسكين شيف» في تورونتو، أنه "من المنظور التاريخي، أصبحت سوق الأسهم في مجملها باهظة التكلفة، لكن ليس مقارنة بالسندات. لقد شرع الناس في البحث عن العائد داخل سوق الأسهم، في صورة توزيعات أرباح؛ نظرا إلى أن سوق السندات أصبحت باهظة للغاية في الوقت الذي تباطأت عائدات السندات بشدة".

ومع هذا، يبقى ذلك مجرد جزء من القصة، وما يزال هناك الكثير؛ ذلك أنه لا تتأثر جميع جنبيات سوق الأسهم على النحو ذاته. ويمكن عامل مؤثر آخر في الدولار القوي، الذي أضفى على قطاعات الأسهم المحصنة في وجه التغييرات في معدل الصرف جاذبية خاصة. على سبيل المثال، عندما تترجم العائدات الأجنبية باليورو أو الجنيه الإسترليني إلى عدد أقل من الدولارات، فإن الأسهم الأمريكية التي تغلب عليها تدفقات العائدات الداخلية عادة ما تستفيد من هذا الوضع.

وهذا تحديدا السبب وراء الارتفاع الصاروخي في أسهم كثير من شركات المرافق والهواتف الأمريكية، التي تدفع كلها توزيعات أرباح مرتفعة.

من ناحيته، أعرب كريغ موفيت، المحلل البارز لدى «موفيت ناثانسون»، التي تركز اهتمامها على شركات الاتصالات عن بعد، مثل «فيريزون»، و«إيه تي أند تي»، و«تي موبايل»، و«سبرينت»، عن اعتقاده أن «هذه الأسهم حققت نجاحًا» كمجموعة، نجحت شركات الاتصالات حتى الآن في تجاوز سرعة السوق ككل، رغم أن موفيت أبدى تشككه حيال إمكانات أسهم هذا القطاع مستقبلا، مشيرا إلى أن كثيرا منها جرت المبالغة في تقييمه.

وأضاف: «كمحلل، أرى هذا الأمر مثير للإحباط، ذلك أنه لا يبدو أن هناك اهتماما بالقضايا المتعلقة بهذه الشركات على وجه التحديد كمؤسسات تجارية، وإنما يجري تداول أسهمها حاليا لأسباب أخرى: معدلات الفائدة والدولار». وقد توصل موفيت لوجود علاقة ترابط واضحة بين هذين العاملين وأسهم شركات الاتصالات. وأضاف: "في الوقت الحاضر، تفوق معدلات الفائدة والصرف قيمة العناصر الجوهرية المتعلقة بالأسهم".

وعليه، فإن مستثمري الأسهم ربما يسعون إلى الحصول على بعض التوجيه من هذه الأسواق، خاصة سوق السندات، التي تحركت إلى داخل منطقة غير معتادة تاريخيا.

على سبيل المثال، فإن أدون الخزنة السارية لـ10 سنوات حققت متوسط عائد بلغ أكثر من 6 في المائة منذ عام 1965، لكنه تراجع لأقل من 1.5 في المائة اليوم، ويعد هذا عائدا قويا في إطار السوق العالمية الراهنة. وتشير التقديرات إلى أن أكثر من 13 تريليون دولار في صورة سندات حكومية بمختلف أرجاء العالم تحمل عائدات سلبية، وهي فكرة يتعذر على المرء استيعابها. وعليه، فإنه لدى شرائك سندا فانت بذلك ستخسر المال، إلا إذا تحركت العائدات لمسافة أبعد داخل النطاق السلبي، ما يدفع أسعار السندات نحو الارتفاع.

من ناحية أخرى، فإن العائدات السلبية تعد مؤشرا على وهن الاقتصاد العالمي. كانت المصارف المركزية قد أبطت على معدلات الفائدة منخفضة في محاولة لتحفيز الاقتصاد. ومع وجود التضخم عند مستويات منخفضة للغاية، قبل مستثمري السندات بعائدات زهيدة أو سلبية. ومع ذلك، فإنه من بين الاقتصاديات العالمية الكبرى، ربما يعد الاقتصاد الأمريكي الأقوى في الوقت الحالي. من جهته، لمح بنك الاحتياطي الفيدرالي، الأربعاء، إلى أنه يبقى منفتحا على فكرة زيادة المعدل هذا العام.

### تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

وتوحي أسعار السوق بأن زيادة المعدل لن تحدث قبل ديسمبر (كانون الأول)، خاصة في ظل وجود انتخابات رئاسية تلوح في الأفق من المقرر إجراؤها في نوفمبر (تشرين الثاني)، لكن مصارف مركزية أخرى شرعت في التحرك نحو سياسات نقدية أكثر راحة، ما يضيف مزيداً من الجاذبية إلى الدولار، ويضر بعائدات الشركات الأميركية التي يوجد لديها تدفقات عوائد خارجية كبرى.

وبالنظر إلى هذه الحقائق، فإن المستثمرين متعطشون للحصول على عائدات أفضل، في الوقت الذي بدأت العوائد الأعلى في التدفق على سوق الأسهم الأميركية، خاصة أسواق شركات المرافق والاتصالات. وقد ارتفع كلا القطاعين بأكثر من 20 في المائة هذا العام.

وربما يستمر المشهد الراهن المرتبط بمعدلات الفائدة والصراف في الاستمرار لفترة ليست بالقصيرة، لكن ليس هناك ما يضمن ذلك، والمؤكد أن حدوث كساد أو تفاقم في التضخم أو ارتفاع غير متوقع في أسعار الفائدة أو صدمة سياسية كبرى أو كارثة طبيعية، قد يسبب ضرراً فورياً. جدير بالذكر أن معدلات الفائدة والتضخم نادراً ما بقيتا عند مستويات اليوم المنخفضة لفترة طويلة للغاية.

من جانبه، اقترح روزنبرغ أن يشرع المستثمرون في تحصين أنفسهم ضد هذه المخاطر من خلال تنويع ممتلكاتهم عبر سندات وذهب وأسهم تتميز بأسعار معقولة في قطاعات، مثل السكك الحديدية، والسيارات، والصرافة، والبناء.

من ناحية أخرى، أبدى موفيت ثقته بأنه عند نقطة ما، ستستعيد التحليلات الاقتصادية المفصلة أهميتها. وقال: "الكثير من القيم الموجودة بالسوق لا معنى لها في الوقت الراهن عند النظر إليها بمعزل عن الآخرين، لكن المخاطرة التي تواجه المستثمرين تكمن في أنه حال شروع معدلات الفائدة في الارتفاع، ستبدأ أسعار الأسهم في التحول بين عشية وضحاها. ورغم أن هذا قد لا يحدث قريباً، لكنه سيحدث حتماً نهاية الأمر. وبالنسبة إلى الكثيرين، لن تكون تلك لحظة سعيدة".

### التأثير على مصر:

في ظل التطورات التي تشهدها أساليب إدارة الدين العام المتنامي في مصر، يجب الانتباه إلى أن حجم الدين المحلي وأعباء خدمته يمثل تحدي كبير مقارنة بالدين الخارجي والذي يمثل نسبة أقل من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بمتوسط منطقة الشرق الأوسط. ولا يمكن التحكم في حجم الدين دون التعرض لعجز الموازنة المزمع الذي عانت منه مصر على مر أعوام ومازالت تعاني منه خصوصاً خلال الأعوام الأربع الأخيرة والتي انخفضت فيها الإيرادات وزادت المصروفات بشكل مضطرب. بينما يمكننا محاولة تخفيض أعباء خدمة الدين عن طريق الإدارة الرشيدة لمحفظة الدين الحكومي.

أرى ضرورة التوجه إلى اعتماد الأداة المالية (صكوك التمويل) في الوقت الحالي على المستوى الحكومي مما سيجذب استثمارات عربية خليجية للدخول في سوق الدين ويرفع من الحصيلة الدولارية من جانب ويخفف العبء عن البنوك المحلية من جانب آخر ويرفع من مساحة البدائل التمويلية المتاحة، فهناك ضرورة للاستفادة من هذه الأداة في إطار خطة الدولة نحو تطوير الأدوات المالية وتنويعها لزيادة قدرة الشركات والحكومة وغيرها من الجهات الاعتبارية المختلفة في الحصول على التمويل، لما في ذلك من أثر إيجابي على زيادة حجم الاستثمار والتشغيل في الاقتصاد القومي، وعلى تمكين تلك الجهات من تنويع مصادر تمويلها، ولتلبية إحتياجات شريحة كبيرة من الأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة والشركات الراغبة في تمويل أنشطتها ومشروعاتها أو التوسع فيها عن طريق الصكوك.

مثلت أدوات الدين المحلي نسبة متصاعدة من ودائع وحدات الجهاز المصرفي، في الوقت الذي تراجعت فيه معدلات توظيف القروض إلى الودائع على مستوى القطاع ككل، وهو الدور الرئيسي المعني به البنوك كوسيط مالي لتوظيف ودايعها في مشروعات تحقق قيمة مضافة لاقتصاد البلاد، ونري ضرورة وضع حد أقصى للإستدانة الداخلية وحجم طروحات الأوراق المالية التي تنوى طرحها من إجمالي ودايع البنوك، وأن يكون لديها مؤشر يربط بين محفظة استثمارات البنوك في أدوات الدين، وبين إجمالي الودائع المتوفرة لدى وحدات الجهاز المصرفي، إذا كانت تهدف فعلياً لإنعاش الأسواق ومحاربة الركود الاقتصادي، وفي حال تطبيق ذلك سيكون على وزارة «المالية» تقليص حجم الطروحات لفترة زمنية؛ حتى تهبط بالمؤشر للحدود الآمنة التي تسمح لها باستئناف الاقتراض، وهو ما سيدفع البنوك حتماً لبذل المزيد من الجهد للبحث عن قنوات بديلة لتوظيف ما لديها من سيولة وتوجيهها لقنواتها الصحيحة، عبر ضخها بسوق القروض والتسهيلات الائتمانية للشركات وأصحاب المشروعات.

على الرغم من استمرار وزارة المالية في زيادة السندات ذات الآجال المتوسطة في مقابل أذون الخزانة ذات الآجال قصيرة الأجل وبناء منحى عائد لإصدارات الحكومة، من خلال إصدارات منتظمة لآجال مرجعية (1.5، 3، 5، 7، 10 سنوات) وإعادة فتحها لخلق سيولة في جانب المعروض من السندات؛ إلا أن نشاط السوق الثانوي لسندات الخزانة مازال ضعيفاً حيث يبلغ النشاط نسبة 1.1% من إجمالي الإصدار، وذلك حتى في ظل زيادة المعروض من الإصدارات بالإضافة إلى تركيز المستثمرين في سندات الخزانة. لهذا نري ضرورة الإسراع بخطوة تفعيل سوق السندات الثانوي بالبورصة المصرية، حيث إن السوق ما زال ضعيفاً وغير عميق، وتستحوذ البنوك على كل تعاملاته، وذلك على عكس الأسواق الأخرى عالمياً المتوافر بها أسواق ثانوية نشطة مما يسمح بتوفير تمويلات متوسطة وطويلة الأجل للشركات.

ويستدعي ذلك اتخاذ حزمة من الإجراءات المتكاملة لتعزيز قدرة السوق الثانوي لسندات الخزانة ومنها توسيع قاعدة المستثمرين، واستحداث آليات مثل بيع وإعادة شراء السندات، وتوحيد تسوية الأذون والسندات لتفعيل آليات تسليف الأوراق المالية الحكومية، والمحافظة على الإصدارات المنتظمة وخلق نقاط مرجعية في كل من سوق الإصدار والتداول وكذلك توحيد نظام التسوية للأوراق المالية الحكومية لتعزيز سيولة السندات. حيث تساهم سيولة السوق الثانوي في تخفيض تكلفة تلك الأوراق من خلال خفض عائد الإصدار. هذا بالإضافة إلى إعادة النظر في نظام طرح العطاءات (Uniform vs. Competitive auctions) ونظام التداول بالسوق الثانوي.

### تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرنته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعدّ بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ويُؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

## أداء الأسواق العالمية خلال الاسبوع

(رويترز) (موقع أرقام)

ارتفعت الأسهم الصينية بأكبر وتيرة في شهر بنهاية جلسة تداولات يوم الجمعة، بدعم تكهنات تسارع عمليات الاندماجات في قطاع العقارات.

وقادت أسهم العقارات مكاسب السوق الصيني، بعد إعلان شركة "لانغ فانغ" أن مؤسسة "إيفر غراند" تخطط لزيادة حصتها في الشركة، مع عدم استبعاد السيطرة على حصة حاكمة.

وزادت تكهنات المستثمرين بشأن إمكانية حدوث عمليات اندماجات أخرى في القطاع العقاري خلال الفترة المقبلة، ما زاد من تفاؤل المستثمرين بشأن السوق وأداء القطاع.

وجاء الصعود رغم بيانات رسمية أظهرت تباطؤ الإنتاج الصناعي ومبيعات التجزئة والاستثمارات في الصين خلال الشهر الماضي، في إشارة إلى تواصل الصعوبات التي تواجه ثاني أكبر اقتصاد في العالم.

وصعد مؤشر "شنغهاي" المركب بنسبة 1.6% ليصل إلى 3050 نقطة عند الإغلاق، مرتفعاً بنحو 2.5% في الاسبوع.

وأغلقت مؤشرات الأسهم اليابانية جلسة الجمعة على ارتفاع، مدعومة بمكاسب السوق الأمريكي التي بلغت مستويات قياسية بالتزامن مع تراجع قيمة الين أمام الدولار.

وفي ختام التداولات، ارتفع مؤشر "نيكي" الياباني بنسبة 1.1% إلى 169120 نقطة، فيما ارتفع مؤشر "توبكس" بنسبة 0.64% إلى 1323 نقطة.

كما ارتفع سهم "شارب" حوالي 19% بعدما قالت التايوانية "فوكسكون" إن هيئات مكافحة الاحتكار الصينية قد وافقت على استحواذها على الشركة اليابانية المصنعة للإلكترونيات.

تباين أداء مؤشرات الأسهم الأمريكية خلال تداولات الجمعة عقب صدور بيانات اقتصادية ضعيفة بالتزامن مع ارتفاع أسهم شركات الطاقة مع صعود أسعار النفط، وحقق "داو جونز" و "S&P" مكاسب للأسبوع الثاني على التوالي، وحقق "نازداك" إغلاقاً قياسياً للجلسة الثانية على التوالي، كما سجل مكاسب أسبوعية هي السابعة على التوالي وهي أطول سلسلة مكاسب منذ 30 مارس 2012.

وانخفض مؤشر "داو جونز" الصناعي بمقدار 37 نقطة إلى 18576.5 نقطة، كما تراجع مؤشر "S&P 500" القياسي (-1.7 نقطة) إلى 2184 نقطة، بينما ارتفع مؤشر "نازداك" (+4.5 نقطة) إلى 5233 نقطة.

وعلى الصعيد الأسبوعي، حقق "داو جونز" الصناعي مكاسب بنسبة 0.2%، كما ارتفع "نازداك" بنسبة 2.3%، بينما استقر "S&P" الأوسع نطاقاً قرب إغلاق الجمعة الماضية.

وفي الأسواق الأوروبية، انخفض "ستوكس يوروب 600" بنسبة 0.2% أو بمقدار 0.5 نقطة إلى 346 نقطة، وحقق المؤشر القياسي مكاسب أسبوعية بنسبة 1.4%.

وتراجع مؤشر "فوتسي 100" البريطاني (-1.3 نقطة) إلى 6916 نقطة، كما انخفض مؤشر "كاك" الفرنسي (-3.7 نقطة) إلى 4500 نقطة، بينما هبط مؤشر "داكس" الألماني (-29 نقطة) إلى 10713 نقطة.

من ناحية أخرى، انخفضت العقود الآجلة للذهب تسليم ديسمبر عند التسوية بنسبة 0.5% أو بمقدار 6.80 دولار إلى 1343.20 دولار للأوقية، وسجل المعدن النفيس خسائر هذا الاسبوع بحوالي 0.1%.

وفي أسواق النفط، ارتفع "نايمكس" الأمريكي بنسبة 2.3%، أو بمقدار دولار واحد، وأغلق عند 44.49 دولار للبرميل وحقق مكاسب أسبوعية بنسبة 6.4% هي الأكبر منذ الاسبوع المنتهي في 8 أبريل، كما ارتفع "برنت" القياسي بنسبة 2% أو بمقدار 93 سنتاً وأغلق عند 46.97 دولار للبرميل، وهو أعلى إغلاق منذ 20 يوليو وحقق مكاسب أسبوعية بنسبة 6.1% هي الأكبر منذ 29 أبريل.

وفيما يتعلق بالبيانات الاقتصادية، انخفض مؤشر أسعار المنتجين في الولايات المتحدة بنسبة 0.4% خلال يوليو، مسجلاً أكبر وتيرة هبوط شهرية منذ سبتمبر 2015، بينما استقرت مبيعات التجزئة خلال الشهر الماضي.

### تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعدّ بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

## التأثير على مصر:

استمرت البورصة المصرية خلال الأسبوع الماضي في الصعود لتسجل أحد أكبر ارتفاعاتها منذ بداية العام نتيجة عوامل داخلية مرتبطة في الأساس بمتغيرات أسعار العملات الأجنبية أمام الجنيه المصري وبدء مناقشات الحصول على قرض صندوق النقد الدولي ضمن حزمة تمويلية تبلغ قيمتها 21 مليار دولار؛ حيث حد من تأثيرها بالأسواق العالمية حالة الاستقرار النسبي التي تشهدها تلك البورصات في ظل غياب المتغيرات الأساسية مما يعني أن البورصة المصرية لازالت متجهة للتفاعل أكثر مع أوضاعها الداخلية وذلك في ظل قوة المتغيرات الداخلية مع ظهور تحركات إيجابية في الأسواق العالمية دفعت أغلبها للتماسك وتعويض خسائرها السابقة وهي فرصة إيجابية لطرح أدوات جديدة أو تطوير نظم التعامل في البورصة المصرية في ضوء أن المتغيرات الخارجية أصبحت أقل وطأة على أداء السوق المحلي مما سيساهم في زيادة فرص جذب استثمارات الأجانب للبورصة خلال الفترة القادمة إذا استمرت الأوضاع كما هي.

نعيد التأكيد على أن اتجاه الدولة حالياً لدراسة طرح حصص من شركات في البورصة المصرية أو بالأسواق العالمية يستلزم دراسة لتوقيت الطرح وآليات التسعير وفرص نجاحه في ظل الأوضاع العالمية التي تشهدها أغلب الأسواق العالمية خلال الفترة الحالية، وذلك لضمان وجود فرص حقيقية لنجاح الطروحات المخطط لها بالأسواق وتحقيق الهدف منها ضمن الحزمة التمويلية التي أعلنت عنها الحكومة المصرية الأسبوع الماضي.

## تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.